

سياسة الأرض وعوائق التنمية المحلية

Land policy and obstacles to local development

أ. نادية صبري، جامعة محمد الخامس- المغرب

ملخص: ينطلق هذا البحث كغيره من البحوث الأكاديمية من سؤال نظري حول التنمية في المجتمع القروي المغربي والعوائق التي تحول دون تنمية القطاع الفلاحي خاصة إذا ما اعتبرنا أن سياسة الدولة المغربية متجهة أساسا نحو تنمية العالم القروي لما يعرفه من إشكالات ورهانات كبرى، ويأتي في هذا المقال لمسألة الجانب العقاري في التنمية البنّى العقارية للأرض في مجتمع البحث منطقة "بومالان داس" إقليم تنغير جهة درعة تافيلالت نموذجا لما تعرفه الواحات المغربية من نسب متدنية في التنمية، طرق استغلال الأرض وصولا إلى الأرض كطبيعة إيحائية رمزية ثقافية يضيفها له الإنسان القروي الذي يرتبط بالأرض، فقد طرحنا فرضية مفادها أن الثقافة بالمعناه الانتروبوجي تقوم بدور مهم في التنمية فهي محفزة وفاعلة في التنمية أم تشكل عائق كبير في تحقيقها وحجر عثرة في سيرورة الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الأرض أنثروبولوجيا، التنمية، الفلاح القروي.

Abstract: This research, like other academic research, stems from a theoretical question about the development of the Moroccan rural society and the obstacles that hinder the development of the agricultural sector, especially if we consider that the policy of the Moroccan state is mainly directed towards the development of the rural world for the known problems and major scandals. Real Estate Development in the Research Community The Boumaln Dades Region of Daraa Tafilalet is a model of what Moroccan oases know of low rates of development, ways of exploiting the land and reaching the land as a symbolic cultural symbolism given to it by the rural man who We have put forward the hypothesis that culture in the sense of interrogee plays an important role in development, it is a catalyst and an effective development or a major obstacle in achieving it and a stumbling block in the human process.

Keywords: land Anthropology, nature, evolution, rural peasant.

مقدمة:

انطلق هذا البحث في طرح سؤال نظري يقلق صاحبه ما الذي يحول دون تنمية الفلاحة القروية في المغرب؟ ما هي حدود ارتباط الإنسان بالأرض ثقافيا، أنثروبولوجيا، اجتماعيا، بل كذلك اقتصاديا باعتبارها المورد الرئيسي للسكان المحلية، وقد تعتمد عليه الحياة التقليدية للمجتمع القروي المغربي عامة والمجتمع الواحي خاصة، لكن هل سنؤمن بهذه العلاقة التقليدية القائمة بين الإنسان والأرض أو أن هناك تحولات عرفت هذه العلاقة مع العلم أن هناك عوامل خارجية، وتطورات عرفت المنطقة خاصة في الأونة الأخيرة لهذا انطلق هذا البحث ليناقد أهم بؤادر التحولات التي عرفها المجتمع خاصة في ظل التنمية المحلية التي تعتبر من رهانات المجتمعات السائرة في طريق النمو، لهذا فالسياسات التنموية التي إعتدها المجتمع المغربي يصب اهتمامها على المجتمع القروي لما يعرفه من إختلالات على مستويات عدة فبالرغم من وصول الماء والكهرباء أو حتى صبيب الإنترنت إلى مجمل مناطق القروية التي من الصعب أن يفصل ما بين المدن والقري اليوم، وتحول مناحي الحياة، إلا انه مصدر الأول لنسب مهمة من الهجرة إلى الضفة الأخرى، أو داخل المغرب، التي بدورها نتاج لمجموعة من المشاكل للمدن المستقطبة للهجرة منها دور الصفيح، ظهور مجموعة من الظواهر الانحراف، الجريمة إلى أخرى.

لماذا لا نعيد طرح سؤال الأرض وعلاقته بالإنسان به كمقاربة ثقافية أنثروبولوجية جديدة في التنمية المحلية وهي مقارنة الأرض والاهتمام به لا من حيث طرق توزيعه وكذا أنماط استغلاله، والبنية العقارية للأراضي التي بقيت تطرح عائق أمام تنمية المجتمع القروي في مجمل مناطق المغرب، باعتبار الأرض ظل يشكل المورد الاقتصادي لمجمل الساكنة القروية المغربية.

أولا: مجتمع الدراسة وخصائصه الطبيعية والبشرية:

1. الإطار الجغرافي: تقع الجماعة الحضرية بومالان دادس¹ داخل نفوذ باشوية بومالان دادس عمالة وإقليم تتغير التابعة جهويا إلى جهة إلى جهة درعة تافيلالت، ففي سنة 1964 كانت للجماعة صفة مركز قروي، لترتقي بعدها إلى مستوى البلدية بمقتضى المرسوم رقم 2.92.468 الصادر سنة 1992 والذي تم تغييره وتنميمة في نفس السنة بالمرسوم المتعلق بتحديد قائمة الدوائر والقيادات والجماعات الحضرية والقروية.

تحد بلدية بومالان دادس من الناحية الشرق والشمال والجنوب جماعة ايت يول ومن الناحية الغرب فتحدها جماعة سوق الخميس دادس كما تمر منها الطريقة الوطنية رقم 10 الرابطة بين ورزازات والراشدية والطريق الجهوية رقم 704 المؤدية إلى امسمير.

إنطلاقا من هذا التحديد يمكن القول: أن واحة دادس تقع بين مناطق طبيعية وبشرية مهمة، هكذا تحيط بها قبائل أيت عطا من الشمال الشرقي ومن الشمال الغربي قبائل ايت مرغاد وأيت حديدو ومن الجنوب الغربي قبائل امكون وامگران وكلها قبائل غالبا ما كانت تصطدم فيما بينها عبر التاريخ.

2. الإمكانيات الطبيعية: إن انفتاح المنطقة على المؤثرات الصحراوية الجافة ثم امتداد الأطلس الكبير من الناحية الغربية ومنع تسرب المؤثرات البحرية التي وان تسربت فإنها تمتص من طرف الرياح الصحراوية بالإضافة إلى الارتفاع والقارية كلها عوامل جعلت مناخ المنطقة مناخا شبه صحراوي يتميز بقلّة التساقطات وعدم انتظامها، ذلك تتميز منطقة بومالان دادس بمناخ شبه

¹ - اسم بومالان دادس من أصل تسمية أمازيغية وهي مركبة على الشكل التالي بولمل دادس يعني صاحب مال دادس أي بمعنى اخر مكان تركز المال بمنطقة دادس والمال هنا مرتبط بقطعان الماشية وكل ما يتعلق بالمواد الغذائية (شاي، سكر، حبوب) التي يتم بيعها وشرائها في سوق بومالان دادس من طرف ساكنة المنطقة قديما (رواية شفوية).

قاري يتسم بالحرارة المرتفعة في فصل الصيف حيث تبلغ ما بين 38 و42 في بينما البرودة في فصل الشتاء تنزل إلى -3 في شهر يناير ونظرا لبعد المنطقة عن المؤثرات البحرية التي تساهم في تلطيف الجو، فهي منفتحة على الجهة الشرقية التي يسود فيها مناخ قاري.

3. الإمكانيات البشرية:

أ. التركيبة الاثنية للمجال: ارتبط استقرار بعض القبائل أيت عطا، الذين ينحدرون من قبائل صنهاجة الصحراء بواحة دادس، بالأزمة التي عرفتها المناطق الجنوبية عموما بين القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين ونتائجها على هذه المناطق المجاورة لها، فهذه القبائل التي كانت تعيش على الترحال بجبل صاغرو والأطلس الكبير الشرقي لها علاقات تبادل حيوية مع المستقرين بهذه الواحات، حيث كانت قبائل الرحل تأتي للوحدات قصد ترويح منتجاتهم من صوف وجلود وكذا للحصول على حاجياتهم من المواد الزراعية كالحبوب والتمر، إضافة إلى استعمالها لمجالات الواحات للتنقل بين مراعي الصيف والشتاء.

غير أن هذه العلاقات تأثرت بعدة عوامل منها ظهور القبائل العربية المعقلية بالجنوب المغربي مع نهاية القرن الرابع عشر الميلادي فرض سيطرتها على المستقرين بها، حيث استقرت بعض عائلات هذه المناطق. فقبائل ايت عطا انطلقت في عمليات واسعة لتركيز مجالات وجودها وكذا محاولة توسيعه باتجاهين مختلفين، باتجاه الشمال حيث الجبال الأطلسية بمروجها الخضراء وباتجاه الجنوب، حيث الواحات المعروفة بالزراعة والاستقرار، حيث انتشروا في المجالات الممتدة بين خط واحات دادس وتودغي فركلة وغريس شمالا وتافيلالت والدوارة شرقا ودرعة غربا، بالإضافة إلى تواجد جماعات لهم بكل من اسكيس وأمسميرر بعالية واحة دادس وكذلك بأزيلال وزاوية أحنصال وووايزخت بالأطلس المتوسط (Georges SPILLMAN, 1936). ينتمي ايت عطا درعة إلى قبائل صنهاجة البربرية ويسمون كذلك بأيت عطا الصحراويين قبل استقرارهم النهائي بدرعة كانوا يتعاطون الانتجاع بين جبال صاغرو والصحراء بل إن هناك عدة فخذات وقبائل تارة تستقر وأخرى تطرد إما من طرف المخزن أو العناصر الاجتماعية المنافسة لهم" (عبد الكبير باهني، 1992، ص285).

تتميز القبائل الامازيغية المغربية وخاصة القبائل العطاوية بمميزات يمكن إجمالها في عدد من الخصال والميزات الفريدة كالتضامن والتلاحم والتآزر، فمن خلال الرجوع الى الدراسات التي تناولت القبائل المغربية خاصة قبائل أيت عطا نستحضر ما ذهب إليه الباحث (David hart) حيث استخلص خصائص ومميزات لاحظ أن القبائل العطاوية في جنوب شرق المغرب تعتبر أشرسها على الإطلاق، وتتميز كذلك بالشجاعة وبسالته في المعارك والوقائع جعلت الكتابة الاستعمارية تعترف بقوة هذه القبائل إذ جعلتها المقياس الأساس للشراسة في المغرب، هذا من ناحية القوة والشجاعة، ليضيف القبطان جورج سبيلمان خصال أخرى يتميز بها الإنسان العطاوي أنه يتميز بافتخاره الشديد بحسبه ونسبه وبحفاظه على كرامته وشرفه، ناهيك عن اشتهاره بعزة النفس والتعالي عن كل مذلة وإهانة إلى درجة انه يترفع عن كل عمل مهين كالقيام بعمليات الحرث من خلال تأكيد على مسألة وان كانت ورفضهم لأي تدخل أجنبي فهم يتشبثون بعاداتهم وتقاليدهم (محمد مهدان، 2006، ص41).

تتميز فئة الشرفاء بكونها لا تشارك غالبا في عمليات الإنتاج، حيث كانت القبائل تقرض لهم هيبات أثناء المناسبات الدينية، فقد تتميز بأنها محايدة دائما في صياغة القوانين العرفية لهذه التجمعات القبلية فإنها أسهمت في إضفاء الوثوقية والمصادقية على المؤسسات القبلية، من خلال الوصفية التحكيمية التي اضطلعت لهذه الفئة، فهي تحضى كذلك في المنطقة بامتلاكها الأراضي. أما الفئة الأخيرة التي تعتبر من بين التركيبة الاثنية لمجتمع الدراسة فهي فئة الحراطين التي تمتاز ببشرة سمراء فهي تحضى بمراتب دنيا بعد العطاويون الأصل والشرفاء لكن اختلفت

الفرضيات بالنسبة للأصول الحراطيين المزارعين الذين استقروا بالوحدات الجنوبية الشرقية للمغرب حيث لخصها في صنفين، إذ هناك من يرى أن الحراطيين هم أبناء العبيد القدامى الذين تم جلبهم من السودان في زمن القوافل التجارية، ثم هناك من يقول بأنهم من السكان الأصليين للوحدات.

عموماً، إن فئة الحراطيين عاشت الظلم والقهر والتهميش والإقصاء، وظلت دوماً ينظر إليها على أنها شريحة للعبيد لا يمكن مساواتها بباقي الفئات الأخرى. كما أن بشرتها السوداء وصمها وتمييزهم عن باقي الأفراد فأصبحت رمزا للعبودية (عبد الله استيتو، 2011، ص132-133).

ثانياً: الإنسان والأرض أنثروبولوجياً:

لمعرفة علاقة الإنسان الواحي بالأرض علينا أن نشير إلى كيفية استقراره في المجال فالأرض مصدر الجاه، وله قيمة اقتصادية اجتماعية بل هي أساس إستراتيجي للقوة، ورهان جعل كل قبيلة تعيش عادة بين أراضٍ في المرتفعات أو الجبال وفي أرضٍ في المنخفض أو السهل، وكانت الوظيفة الأساسية لأرض توفير الحاجيات الغذائية الضرورية، وتوفير الشغل للأفراد والجماعات العائلية، وبما أنها الضمانة الأساسية لاستقرار الجماعات القبلية وبقائها، فإن هم الإنسان الوحيد هو الحفاظ على الأرض والدفاع عنها وذلك إما بالدخول في عنف مفتوح مع من يحاول استغلالها والتدخل فيها أو بإصدار أعراف تمنع تقسيمها وتجزئتها (أحمد الحمير، 1999، ص38)، ومن الناحية الثقافية والأنثروبولوجيا كان يضيف عليها دائماً طابع القداسة إذ كانت في تصور وتمثل الجماعة مثل الأم المعطاة التي تغذي الكل وتوحد في ملك الكل، أي في ملك الجماعة وليس في ملك الشخص الواحد، وتعد الأرض كذلك الرأسمال الرمزي الأساسي لكل غنى محقق وثروة تفوق قيمتها باقي الثروات الأخرى، ولأكثر من ذلك أنها تجسد ثقافة الجماعة القائمة على التضامن كما تلبي حاجياتها وفي مقدمتها الغذاء مما أضفى عليها ميزة فريدة تتجلى في حب وعشق الناس لها.

وفي نفس الحديث عن العلاقة الإنسان القروي بالأرض وارتباطه لها ذكر الباحث هنري مندراس المزارع التقليدي يقوم بزراعة حقله الذي ورثه عن أبيه وتعلم عنه الزراعة ويأتي تعلمه للزراعة نتيجة ارتباطه الدائم بالأرض وبكل التفاصيل والمعلومات الجزئية المتعلقة بالعمل والإنتاج. إنه يسعر بأهمية حقله الذي يعرفه جيداً مثل ما يعرف الخالق مخلوقه (أحمد الحمير، 1999، ص245).

ثالثاً: طبيعة البنى العقارية لأراضي في منطقة البحث:

إن النظر إلى البنية العقارية السائدة في المنطقة البحث سنفهم من خلاله خصائصه واستراتيجياته الاقتصادية والاجتماعية فكون الفلاح ما يمتلك الحد الأدنى من الأراضي الضرورية لعيش خلية منزلية يحدد درجة مزاولته للنشاط الفلاحي علاقته بعائلته، إضافة إلى انتظام أو عدم انتظام علاقته بالوسط الحضري لذا نقترح في ما يلي تقديم المعطيات المتوفرة في هذا المجال.

أ.أراضي الملك الخاص: يتضح من خلال الجدول هيمنة الأراضي الملك في المقابل غياب لأراضي الدولة والجيش التي توجد في مناطق أخرى من مناطق القرى المغربية نظراً إلى ضيق المجال الواحي مقارنة مع مناطق في شمال والوسط المغرب التي نجد فيها هيمنة هذا النوع من الأراضي حيث تتوزع ما بين الأراضي الجيش وأراضي الدولة (عبد الله هرهار، 2012) كلها أراضي للزراعة عكس منطقة بحثنا فالأراضي الزراعية مقتصرة على الأملاك الجماعية للقبائل وأصبحت عن طريق الاستغلال الجماعي لتتحول إلى الأملاك الفردية الخاصة للأسر، وتملك أما عن طريق العرف أو الإرث.

حجم الاستغلاليات الأراضي الزراعية.

حجم الاستغلاليات	الأراضي الزراعية		الاستغلاليات		متوسط حجم الزراعة		القطع
	هـ	%		%	عددها	%	
0 الى 0.5 هـ	91	53.21	281	50.17	0.35	1830	54.01
من 1.0 هـ	50	29.23	260	46.42	0.20	980	28.23
1 الى 2 هـ	20	11.69	15	2.67	1.30	406	11.97
2 الى 5 هـ	10	5.84	4	0.71	2.5	170	5.01
اكثر من 5 هـ	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	171		560			3388	

مصدر المعطيات: المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي بيومالن دادس

من خلال هذا الجدول يتبين لنا صغر حجم الاستغلاليات الزراعية بمنطقة البحث فنسبة الاستغلاليات التي لا تتجاوز 0.5 هكتار تشكل حوالي 53.21% من المساحة الصالحة للزراعة، أما فيما يخص الاستغلالية ما بين 2 الى 5 هكتار فقد تشكل حوالي 5.84% أما بالنسبة ل أكثر من 5 هكتارات فهي مغيبة تماما مما يبين ضيق الاستغلاليات الزراعية عرفت ملكية الأرض في منطقة البحث عدة تحولات فالأولى كانت ارتباطها بالماء وكان لعدة سنوات رهين بالقانون العرفي.

من هنا نقول بان أصل الملكية في منطقة بحثنا تعود بالأساس إلى الوراثة والتملك العرفي وبهم الأملاك الفردية والعائلية، كانت في السابق تستغل استغلالا جماعيا ويعد تقسيمات متتالية للأراضي الجماعية العائدة للأخماس، أو القبائل الفخدات والعائلات، ولم تكن أراضي الملك موجودة في الصيرورة التاريخية الأولى للقبائل العطاوية، لأن هذه القبائل كانت إلى غاية القرن الخامس عشر الميلادي في طور التشكل والنشأة (عبد الله استيتو، 2011، ص40).

لأن ارتباط الفرد في المجتمع الزراعي الواحي بالأرض فهو يزاول عمله فيها منذ الطفولة حيث تعلم الحراثة مثلما تعلم باقي القيم والمعارف والسلوكيات الحياتية الاجتماعية كاللغة وقواعد التهذيب والأخلاق، وكل أمر أو فعل يهدف إلى فصل العمل الزراعي عن باقي الأنشطة والسلوكيات الاجتماعية الأخرى، يعتبر خرقا للنظام الاجتماعي العام القائم على إحدى قواعد ومركزات الحياة الاجتماعية العائلية، لكن هذه الصورة التي تظهر عليها البنية العقارية والتي تعيق أية تنمية تنسجم مع الوسط وما يوفره من إمكانيات مائية فحجم الأرض ينسجم وتقنيات السقي فقد تستعمل تقنيات تقليدية تتمثل في (اكوك) بالامازيغية هو عبارة عن سد ترابي تقيمه القبائل في عرض النهر للرفع من منسوب الماء حتى يمكنه أن ينساب عبر الساقية التي تتجاوز طولها في غالب الأحيان عدة كيلومترات ويتم بناء أكوك بطريقة جماعية بين أعضاء القبيلة وغالبا ماتجرف الفيضانات الكبرى هذه السدود الاعراضية، وتهدم معها فم الساقية (ايمي نتركا) بالامازيغية، (أحمد البوزيدي، ص48)، أي تقوم أعضاء القبيلة بحسر ماء الواد الذي في مكان ما بطرق تقليدية باستعمال الأشواك، فهذه التقنية التقليدية لا تسمح بسقي مساحات تتعدى هكتار واحد، وهذا ما يجعل الأرض انعكاسا لإمكانيات المائية، إن هذه الصورة تجعل الفلاح يقسم حيازته إلى قطع تسمى ب (أكمون) أي الحقل يزرع في كل منها أنواعا مختلفة من المزرعات.

إن وضعية الاستقرار هذه ستجعل القبيلة تنتقل نسبيا من الاستغلال الجماعي للأرض إلى الانتفاع الفردي، والحق في التملك تفاديا للنزعات والتوترات (عبد الله هرهار، 2012، ص208)، غير أن هذا الانتقال من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية للأرض لم يتم بشكل نهائي بل مازالت مجموعة من الأراضي تحتفظ بنظامها القديم كأرض جماعية، فالبنية العقارية في منطقة البحث لا تقتصر على الملكية الخاصة التي تتسم بها الأراضي الفلاحية فإلى جانب ذلك نجد أراضي الجموع أو ما يسمى بأراضي السلالية فكل قصر له أراضي جماعية خاصة يتم استغلالها جماعيا لكن عرفت هذه الأراضي من الناحية التنظيمية والقانونية عدة تحولات خاصة في فترتي الحماية والاستقلال؟

ب. أراضي الجموع: أراضي الجموع تعتبر ملكا خاصا للجماعة من الناحية التنظيمية تخضع لمجلس الوصاية التابع لوزارة الداخلية لكن الإشراف يرجع إلى أعضاء القبيلة أو الجماعة وهي ملكيات لا تقبل الحجز أو تقييد حيث تخضع في تسيرها لمقتضى ظهير 26 رجب 1337/27 ابريل 1919، وتملكها الجماعات السلالية في شكل قبائل، ويعتبر استمرارها من مظاهر الحفاظ على الاستغلال الجماعي للأرض وفق الأعراف المحلية التي تقتصر أدوارها على ضبط شؤون هذه الأراضي.

وفي سياق الاهتمام بالعالم القروي الذي توجد فيه غالبية هذه الأراضي وبالتنمية المستدامة، تطرح ضرورة الاستغلال العقلاني لأراضي الجموع وتكييف هذا الاستغلال بما يتماشى مع أولويات التنمية ومتطلباتها، ففي السابق كان اهتمام بالنسبة النشاط الفلاحي رعيًا وزراعة أما في الوقت الراهن فقد تعددت مظاهر استغلالها، فالنمو الديموغرافي وتنوع حاجيات الفرد، طورا مظاهر الاستغلال ليضم إضافة إلى النشاط الفلاحي، السكن، محل العمل والتدريس ومكان العبادة، والسياحة إلى غير ذلك من أوجه الاستغلال، ونجد الأراضي الجماعية غير الخاضعة للتقسيم وتكون إما ملكا لأباء والأجداد الذين لم يخضعوها للتجزئة، وإما تكون مشتركة ما بين الفخدات المشكلة للقبيلة ولم تقسم أصلا، فتبقى خاضعة (عبد الله استيتو، 2011، ص59).

كل ما يمكن تسجيله من خلال هذا النوع من الأراضي الذي تعرف تحولات على المستويات عدة سواء القانونية والاجتماعية، الاقتصادية، والتي يمكن إرجاعه أولا إلى قانون المنظم لهذا النوع من الأراضي التي يعود إلى فترة الحماية الفرنسية، لأن ربط هذا الجانب بالتنمية المحلية فقد تستدعي أن تكشف عن الغموض الذي ساد القانون المنظم للأراضي الجماعية، لتشجيع الاستثمارات والمشاريع التنموية وفق أراضي الجموع لأن إبقاءها خالية ومحط نزاع بين القبائل يشكل عائقا أمام أي تنمية مرتقبة.

بالإضافة إلى أنه ثمة المزج مابين القانون والعرف المحلي الذي يتحكم في تقسيم هذه الأراضي فيما بين القبائل أبت عطا فقد يتم تقطيع الأراضي، إذ نقف في هذا الصدد عند منطقة بومالان دادس حيث نجد أن وحدة قياسهم للأرض تتم بالعشر أي امتداد يتراوح 2 و7 عشر، هذا العرف نجده عند أبت عطا المزارعين وهي تعادل 16م2 أي حوالي 1/4 هكتار وهناك من الفلاحين من يملك في المنطقة 10 أعمار" الوحدة المعتمدة لقياس الأراضي في المنطقة بومالان دادس وتتمثل في العشر من الأراضي المسقية.

أما على المستوى الاجتماعي إذا ربطناه بالصراع الذي تعرفه القبائل أبت عطا حول هذه الأراضي فهي تعتبر قضية الأرض مسألة حساسة بالنسبة للفرد، لذلك فكل تمويه أو تحايل في هذا الشأن، قد يفجر صراعا داخليا فيما بين الجماعات القبلية، الشيء الذي يفرض التعامل بصرامة وواقعية كبيرتين مع قضية التقسيم الأراضي، التي يتم فيها إبعاد المرأة بصفة مطلقة ويتم استحضار فقط العناصر الذكورية ويمكن تفسير هذه المسألة بأن عدم إشراك المرأة في عملية تقسيم الأرض يعني أنها عندما تنزوج لا يجب أن تنتقل ملكية من عائلة إلى أخرى وتتم

إبعاد المرأة لتبقى الأرض في نفس العشيرة والفخدة لا تخرج عنها، كما تعرف المنطقة بحضور القوي لأراضي الحبوب وهي عبارة عن عقارات وقيمة عديدة ومتنوعة وهي على نوعين، أراضي الأحباس المساجد والزوايا.

ج. أراضي الأحباس: يقتصر تواجد أراضي الأحباس على مشارف زراعية محدودة على ضفتي "واد دادس" التي أوقفها أصحابها لفائدة المنفعة العامة، ويتم حاليا كرائها لمدة معينة موسم قابل للتجديد بأثمنة محدودة حسب موقعها وجودة تربتها، وترجع عائدات هذه الحقول الزراعية إلى خزينة المسجد الذي يعتبر بدوره من الأحباس العامة التي تدبرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وهي غير قابلة للتملك بالتقادم أو الحجز عليها أو التفويت، وقد يكون المحبس سلطة مخزنية أو افراد من ذوي النفوذ والعلم أو خصا عاديا وقد اتسع هذا الشكل العقاري مع إقدام المخزن على وقف ربيع عدد من أراضيها لفائدة بعض الشرفاء والصلحاء والزوايا، في إطار تدعيم المشروعية الدينية للسلطان من جهة وتقوية التحالفات مع مختلف مكونات النسق السياسي من جهة ثانية (عبد الرحيم العطري، دس، ص25)، وتقدر ب 7.5 هكتار بنسبة 4.93% من مجموع أراضي في منطقة البحث.

رابعاً: الاستغلال وأنواع الإنتاج:

1. أنواع الإنتاج: تعرف بنية الاستغلال الأرض تفاوتاً من حيث تكثيف والكمية وذلك ارتباطاً بالتباينات المائية فكل المحطات الزراعية تعرف ارتباطاً بشبكة من مياه السقي، كما أن عملية التكتيف تتباين حسب ما تظهره تقارير المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي بالمنطقة تبعاً لإمكانات المائية لكن عموماً تظل نسبة مساحة الاستغلاليات الصالحة للزراعة من مجموع الأراضي 165 هكتار.

أما من حيث المزروعات، فقد تخصص المزروعات المخصصة لتلبية حاجيات الغذائية للفلاح ويخصص جزء للتسويق وأما القسم الثاني يشمل المزروعات العلفية وتشمل على الخصوص الفصة من أجل تلبية حاجات الماشية كقطاع تكميلي في الاقتصاد الفلاحي بالمنطقة ويراعي اختيار المزروعات ما يتلاءم وخصوصيات التربة والإمكانات المائية الموجودة في المنطقة وإلى التوارث التاريخي لمجموعة من المزروعات التي يمكن إجمالها في الأنواع التالية.

2. أنماط الاستغلال: كما أن طرق الاستغلال التي عرفتها الحياة الزراعية بالمنطقة لم تخرج هي الأخرى عن طبيعة بنية الأرض وإلى صورة العلاقات التي انتظمت حولها حيث شكلت صورة استغلال الأرض انعكاساً للصورة التي تظهر عليها بنية التملك التي هي بدورها انعكاساً للبنية الاجتماعية وما تفرزه من أشكال تنظيمية على المجال لذلك فقد خضعت الأراضي الفلاحية لنوعين من الاستغلال:

أ. الاستغلال المباشر: بالنسبة لنوع الأول يتميز بمباشرة صاحب الأرض بالاستعانة بأفراد عائلته ولا يفهم من هذا النمط انه يمثل نموذجاً لاستغلالية العائلية التي تتحدث عنه الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالعالم الزراعي كدراسة شيا نوف²، فعلى الرغم من الطابع العائلي الذي يكتسبه استغلال الأرض في هذا النموذج لاعتباراتها تستعمل يد عاملة عائلية فهي لاتصل إلى ذلك التوازن بين العمل والإنتاج الذي تتحدث عنه الدراسات التي تناولت الاقتصاد الفلاحي العائلي،

²تتمحور مقارنة شينافوف الاقتصاد الفلاحي العائلي حول فكرة أساسية هناك توازناً بين العمل والإنتاج فيقدر ما يعمل الفلاح بقدر ما يكسب إنتاجاً كبيراً وتزايد الإنتاج يجبر بدوره الفلاح على العمل أكثر، حيث يتمحور هذا العمل إلى ما سماه بالكدرح أو العمل ألاق وهو أقصى ماي يمكن لعمل الفلاح أن يصل إليه وذلك معناه الوصول إلى الحدود القصوى والطبيعة لإنتاج التي لا يمكن تجاوزها. عن رحمة بورقية المرجع السابق، ص: 175

لذلك فأغلب الفلاحين الذين يباشرون العمل الزراعي بأنفسهم يملكون ضيعات صغيرة ويقتصرون على زراعتها إلى بعض المزروعات المعيشية التي لا تسمح لهم بالفائض، الإدخار إن العمل المنجز من قبل الفلاح في مثل هذا النوع من الاستغلال لا يصل كما تقول الباحثة السوسيولوجيا المغربية رحمة بورقية إلى الحدود القصوى لما يمكن أن ينجز في الحقل وبالتالي لا يصل إلى انتزاع الكافي لتسديد حاجيات الأسرة.

أما الاستغلال الثاني وهو الاستغلال عن طريق نظام الخماسة أو تخماس وتيشكل هذا النوع من النظام الأكثر شيوعا في عملية الاستغلال التي عرفتها المنطقة، كما يعتبر هذا النظام من الطرق التقليدية في العديد من المناطق في المغرب وقد أثارت هذه الطريقة جدلا فقهييا عميقا فمن الفقهاء من اعتبرها إجارة ومنهم من يعتبرها شركة وما تخلل ذلك من تساؤلات النظرية والعلمية التي أفرزتها الاستغلال بهذه الطريقة ترى ماهي حيثيات هذا النظام؟ وكيف شكل الإطار التنظيمي للعلاقات الإنتاج؟ وقبل ذلك ماهو نظام الخماسة أو بالأحرى من هو الخماس؟ وماهي مميزاته في منطقة البحث؟

ب. الخماس والأرض الأسس التنظيمية لعلاقات الإنتاج: يخترن نظام الخماسة مجموعة من الروابط التقليدية التي تحكم الإنتاجية ضمن علاقة قائمة بين شخصين مالك الأرض والخماس وتقوم هذه العلاقة بالإضافة إلى نسبة الخمس الذي يحصل عليه الخماس مقابل العمل نجد نوعا من العلاقات تختزن معايير قيمية نجد تفسيرها في منطق النظام الاجتماعي، لذلك تتضارب التفسيرات والتصنيفات التي أعطيت لمفهوم الخماسة نتيجة بعض أشكال لتي عرفها النظام الغربي سواء باعتبارها نموذجا من علاقات الاستغلال، لذلك نجد أن أغلب الدراسات الكلاسيكية حول القطاع الفلاحي المغربي تتجه في عمومها كما يقول (Paul pascon, 1979, P19) في هذا الاتجاه حيث صنف الخماسة ضمن صنف المؤاكرة Métayage الذي يمثل الخمس لكن تشبيه نظام الخماسة بالمؤاكرة أي عقد استئجار الأرض الذي يتقاسم من خلاله المستأجر والمؤجر غلتها، لا يفسر بعمق طبيعة العلاقة بين المالك والخماس، ذلك أن علاقة بين الفلاح وشريكه الخماس لا تتف عن حدود التعامل الاقتصادي، بقدر ما يقيم معه روابط شخصية وثيقة. كما أن الخماسة لا تعني تلك العلاقة بين العبد والسيد التي عرفها النظام الفيودالي وان شابهناها ذلك أن الإحساس الذي يشعر به العبد تجاه سيده ليس هو إحساس الخماس تجاه مالك الأرض حيث العلاقة بينهما قائمة على نوع الاستقلالية في الاختيار والعمل على الرغم من وجود بعض أشكال الاستغلال الذي يمارسه مالك الأرض على الخماس فإن هذا الأخير لم يكن يعيه بهذه الصفة، فأمام المساعدات التي يقدمها له صاحب الملك والحماية التي يوفرها له في كثير من الأحيان، علاوة على الهدايا التي يمنحها إياه في بعض المناسبات، كل ذلك إلى جانب تقريبه أو إدماجه في نطاق العائلة وبفعل هذا الإخفاء الرمزي لم يتمكن الخماس عموما من اكتشاف العمق الاستغلالي للعلاقة المفروضة عليهم.

إن تحصيل الفهم للعلاقة بين مالك الأرض والخماس ليست علاقة صراع أو تضارب بل هي كما يقول الباحث السوسيولوجي المغربي المختار الهراس، "علاقة تكاملية أو عائلية تختفي في سياقها الفوارق الموضوعية بما يغلب عليها من ود وثقة متبادلة ولذلك فهي مرتبطة بدرجة أو بأخرى بالقيم أو المبادئ المشتركة (المختار الهراس، دس، ص 254).

إذا كان أمر مقارنة العلاقة بين المالك والخماس تكشف عن نوع من العلاقات الاجتماعية نجد تفسيرها داخل البناء الاجتماعي، مع ما تطرحه من أنساق قيمية وتنظيمية أفرزت لنا أشكال من العلاقات التنظيمية لإنتاج نجد صورتها في طبيعة الانتماء الاجتماعية وفي أنماط تقسيم للعمل وهنا نتساءل هل ثمة علاقة بين امتهان حرفة الخماسة ونوع الانتماء الاجتماعية أو الصيغة أخرى ما هي الفئة التي تعاطت للخماسة في منطقة البحث؟

تعتبر فئة الحراطين³ بالنعت المحلي الفئة التي امتهنت حرفة تخماسة نظرا لإحتراف هذه الفئة مهنة الزراعة مما جعل منها المعتمد الذي ارتبطت به الحياة الزراعية بالواحة، نظرا لخبراتها في الحرث وفي شق قنوات الري السواقي لكن يمكن أن نضيف في هذا الصدد اختلاف بين الفئة التي تمتهن "لتخماست" من منطقة إلى أخرى في جل الواحات المغربية فقد ذكر الباحث "أحمد مزيان" أن الخماس لمنطقة شرق المغرب "فجيج" مثلا لم تكن من اختصاص فئة الحراطين كما هو الحال في منطقة بومالن دادس، بل يقوم بها كل شيء يرغب في زيادة موارده المعيشية (أحمد مزيان، 1985، ص279)، لكن نشير هنا إلى نوع الاختلاف بين الخماسة التي تحدث عنها هذا الباحث، وبين تلك التي عرفتها منطقة بومالن دادس، حيث نجد فيها أن الخماس يعمل في الأرض كما انه يعمل في بيت الشريف أيضا، فيفعل التحولات التي عرفتها البادية المغربية عموما ومجال بحثنا خصوصا نجد انه بفعل الهجرة الخارجية التي عرفتها المنطقة هي التي ساهمت بشكل أو بآخر في تطوير نمط العلاقات السائدة بين الفئات الاجتماعية خاصة بين الأسر العطاوية والحراطين.

إن تفرد فئة الحراطين بالتعاطي للخماسة سنجد تفسيره في المكانة الاجتماعية التي احتلتها هذه الفئة داخل النظام الاجتماعي، تاريخية جعلت منها شريحة تتجاوز في اختصاصها أعمال الحرث والسقي وكل ما يتعلق بالعمل الزراعي وعن طريق التوريث أصبحت هذه الفئة الأكثر تعاطيا لتخماست وهنا نستحضر ما ذهب إليه الباحث "عبد الله استيتو، 2011، ص132" في هذا الإتجاه حين إعتبر أن المكانة الاجتماعية للحراطين تم تحديد معالمها الكبرى عل ضوء علاقات الإنتاج التي كانت تربطهم بباقي الفئات الأخرى، على إعتبار أنهم كانوا من بين الأدوات الهامة التي إعتمدها العطاويون لتنمية ثرواتهم المادية وذلك بتسخيرهم في أعمال اعتبرها الأسياد من أيت عطا دونية، لذلك نجد العديد من الفئات الحراطينية تورث مهنة الخماسة لأبنائها، خاصة عند الأسر الشريفة.

من خلال ما سبق يمكن تسجيل هنا حضور التراتب الاجتماعي على مستوى الملكية الأرض ما بين العناصر المشكلة للمجال القبلي المدروس، نفس الشيء الذي عبر عنه "Paul (1979,p113)" حين إعتبر بأن التراتب الاجتماعي ظاهرة قديمة ومستمرة ومتكررة بالمجتمعات القروية المغربية إذ لم تتغير قواعد توزيع الأراضي الجماعية بين السكان الأصليين والدخلاء من اللاجئين والخماسين والرعاة التي لم يحصلوا أبدا عل ملكية الأراضي وحقوق المياه.

إن محدودية النشاط الزراعي راجع إلى ما سماه احد الباحثين بالعوامل المهيكلية والتي يمكن حصرها في عاملين أساسيين: البنية العقارية المعقدة وطرق الاستغلال واستعمال التقنيات التقليدية (موسى الكرزازي، 1988، ص88)، التي لم يطرأ عليها أي تغيير من العصور الوسطى، إن الارتباط التقليدي بالأساليب العتيقة في الممارسة الزراعية قد يكون هي السبب في إعاقة أي تنمية فلاحية مما يؤثر بشكل عام عن التنمية المحلية وعن تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحلية باعتباره رهان التنمية في البلدان العالم الثالث.

³الحراطين: مستقرون يعيشون مختلطين مع الأحرار، وينحدرون غالبا من إفريقيا جنوب الصحراء في إطار الرواج التجاري ويمثلون بعض السلالات الإفريقية القديمة، ويعانون الكثير من التهميش والحرمان، ويتميزون ببشرتهم السوداء، إضافة إلى اعتبارهم من الدرجة الثانية، كما أنهم شكلوا شريحة الخماسين أي اشتغالهم داخل الحقول والمزارع مقابل تقاضيهم خمس الغلة، لكن هذا لم يكن يشمل كل الحراطين عند جني المحصول الزراعي، وغالبا ما تم تجميعهم في حي معين داخل القصور، وهم ضبابيو السلالة فسلالتهم لا تتعدى ثلاثة أجداد.

خامسا: اليد العاملة الفلاحية:

يحاول العمل الفلاحي القديم إشراك جميع أعضاء العائلة الممكنة دون اعتبار جنسها وسنها حيث يتم تشغيل الأطفال منذ سن السابعة من العمر أو أقل من ذلك، إذ إن إستراتيجية التكتيف التي هي أساس النظام الإنتاجي هي التي تحتم ذلك بسبب تعدد المهام الزراعية والرعية الواجب القيام بها، مع وجود نوع من التخصص في بعض المهام حسب الجنس والسن ووفق القواعد العرفية.

أ. دور الرجال في العمل الفلاحي: يمكن إجمال الأعمال التي يقوم بها الرجال في الأعمال التي تحتاج لقوة عضلية كالقيام بالحرث والحصاد وجمع المحاصيل، بالإضافة إلى تنقية السواقي، أما فيما يخص الأمور المتعلقة بالتوقيت الحرث والحصاد واختيار نوعية المنتجات فيتكلف بها الكهول وخاصة الآباء.

يمكن تسجيل إن للرجل حضور قوي في العمل والحياة الاجتماعية والزراعية داخل المنطقة إذ هو الذي يتحمل قسطا من المسؤولية في اتخاذ القرارات داخل المنزل وكذا النهوض بالأعمال الفلاحية كمساهمته في الإنتاج فكلتمه مسموعة داخل البيت بكون دوره الأساس يعود الأب/الرجل في حين يعتبر دور الأم/المرأة ثانويا، فالمجتمع ايبسيا بامتياز.

ب. دور المرأة في الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي: إن الرجوع إلى وضع المرأة في منطقة البحث بصفة خاصة نجدتها تتحمل أعباء الحياة مع رجلها فهي تقوم بأعمال منزلية وخارج البيت أي المساهمة في العمل الفلاحي تعمل بمثابة كبيرة في ميادين عدة في المجالات الفلاحية كالزراعة وتربية المواشي أو الحرفية، حيث تتعاطى للنسيج الصوفي فتصنع الملابس وتهتم بصناعة الزرابي.

تساهم المرأة في "بومالن داس" على غرار نظيرتها في المغرب في النهوض بالأعمال المنزلية وتحملها القسط الأوفر من الأعمال الخاصة بتربية الأطفال، فهي تشارك أيضا في القيام بالأعمال الزراعية الخارجية.

من خلال ما يمكن أن نستخلصه من مكانة المرأة فقد نلاحظ أنها تقوم بالمزاوجة بين الأعمال المنزلية والأعمال الخاصة بالفلاحة وتربية الماشية، مما كسبها سلطة نسبية داخل أسرتها وإزاء زوجها، فإذا كانت المرأة في السابق تقوم بأعمال كجلب الماء والحطب في ذلك الأدوار التي تقوم بها النساء فقد نلاحظ إنهن حافظن إلى حد ما على هذه الأدوار.

على الرغم كل ما تقوم به المرأة من مهام فإن عملها كما قال الباحث السوسولوجي المغربي "المختار الهراس" عمل لامرئ، رغم أنها تساهم في الأعمال المنزلية والفلاحة بدرجة تفوق أحيانا حجم الأعمال التي ينجزها الرجال إلا أنها تبقى من وجهة نظر اغلب النساء والرجال أو المجتمع ككل لا يشكل إلا نشاطا ثانويا ومكملا لنشاط الرجل (المختار الهراس، دس، ص195).

خاتمة:

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال هذا المقال هو التفكير في أسئلة أخرى من قبيل هل يمكن تحقيق تنمية ما دون التفكير في الثقافة، هل يمكن تحقيق التنمية دون استحضار البعد الثقافي وما تزخر به منطقة ما أو مجال ما من إمكانيات طبيعية وبشرية.

بحكم الموقع الجغرافي لمنطقة البحث بومالن داس إضافة إلى إمكانيات البشرية والطبيعية التي تزخر بها فهي منطقة سياحية تضم وحدات فندقية ومآثر تاريخية، كما تعد الأرض الفلاحية أو الغاية التي تقع على جنبات واد دادس المورد الرئيسي بالنسبة للعديد من الأسر، لهذا استوقفنا الوضعية العقارية لهذه الأراضي، وما تعرفه من إشكالات على مستوى كيفية التملك والتوزيع، وكذا أنواع الأراضي في منطقة البحث والوضعية القانونية خاصة بالنسبة للأراضي الجموع، التي تعرف تحول كبيرا فيما يخص نظامها القانوني وكذا طريقة استغلالها بين أطراف القبيلة إذ يمكن أن نخلص إلى المساهمة التي تساهم بها هذه الأراضي وذلك ربطها بالتحولات التي عرفتها

المنطقة بالتنمية المحلية التي تعتبر الرهان من خلال تحسين شروط العيش الساكنة المحلية عبر مشاركتها في إتخاذ القرار ضمن المقاربة التشاركية.

لكن إلى أي حد يمكن القبول بهذه المعادلة للجواب على سؤال التنمية المحلية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالوحدات المغربية وخاصة واحة داس وهل يمكن بالتالي اختزالها ضمن التحولات الكبرى التي يعرفها المجتمع المغربي عامة والمجتمع القروي خاصة، وما دور الجانب الثقافي في التنمية المحلية خاصة فيما يتعلق بالتنشيط الإنسان بالأرض كمورده الأول.

قائمة المراجع:

1. عبد الله استيتو(2011)، التاريخ الاجتماعي والسياسي لقبائل أيت عطا الصحراء إلى نهاية القرن التاسع عشر، مقاربة انثروبولوجية لمسيرة كتلة قبلية أمازيغية، مطبعة المعارف الجديدة، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الرباط، المغرب.
2. العطري عبد الرحيم(2009)، تحولات المغرب القروي أسئلة التنمية المؤجلة، مطبعة طوب برييس الرباط المغرب.
3. المختار الأكلح(2004)، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية حالة هضبة بن سليمان، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر المغرب.
4. باهني، عبد الكبير(1992)، التراتب الاجتماعي والملكية بوادي درعة واحة فزواطة، في كتاب جماعي بعنوان حوض وادي درعة، ملتقى حضاري وفضاء الثقافة والإبداع سلسلة الندوات منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، المغرب
5. بورقية رحمة(1991)، الدولة والسلطة والمجتمع دراسة في لثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، الطبعة الأولى دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
6. موسى كرزازي(1988)، البنيات العقارية في الأرياف عوامل أساسية في عرقلة التنمية، من كتاب تطور العلاقات بين المدن والبوادي في المغرب.
7. رافع عبد الوهاب(1999)، أراضي الجموع بين التنظيم والوصاية، ط1، المغرب.
8. عبد الله هرهرا(2012)، سياسة الأرض وعوائق التنمية، مجلة إضافات، 19ع، صيف2012.
9. أحمد مزيان(1985)، مساهمة في دراسة المجتمع الواحي بالجنوب الشرقي المغربي في الفترة ما بين (1903-1845)، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط المغرب.
10. مهدان أمحمد(2006)، الماء والتنظيم الاجتماعي بواحة تودغي، دراسة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية المغرب.
11. مبارك الطايعي(2008-2007)، البنيات الزراعية والبنيات الاجتماعية وافق الاستمرار والانقطاع في الواحات المغربية، واحة تافيلالت نموذجا، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادال، الرباط المغرب.
12. لحمير أحمد(1999)، المسألة الفلاحية والتغير الاجتماعي في العالم القروي ديناميكية الاستغلاليات الفلاحية، حالة القطاع المسقي لبني موسى إقليم بني ملال، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط المغرب.
13. NAJIB Bouderbala (1996), les terres collectives du Maroc dans la première période du protectorat 1912-1930, Revenue de Monde musulman et de la méditerrané N° 79-80

14. Paul Pascon et Mohammed Naji,(1986),Les paysans sans terre, édition Toubkal, Casablanca Maroc.
15. Paul Pascon (1979), segmentation et stratification dans la société rurale Marocaine, Actes de durham Recherche récentes sur le Maroc moderne,.
16. SPILLMAN Georges(1936) , Les Ait Atta du Sahara et la pacification du Haut Dra »pub de l'Institut des hautes Etudes Marocaines, tome. Rabat.